هذه الرغائب وتلك الاماني، فتتصرف بالبلاد على غير رأي أهلها، وعلى ما لا يوافق مصلحتهم، تصرف المالك بملكه»[١٠٢].

نقطة أخرى أثارتها رسالة الحسيني الى المندوب السامي تتصل بفرض الانتداب فرضاً على فلسطين حين قال ان المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لا تجيز لبريطانيا ان تكون «دولة منتدبة في فلسطين الّا بموافقة اهلها، على فرض قبولهم الانتداب، وهم قد رفضوه مراراً في مؤتمراتهم السابقة»[١٠٣]. وأمعن الحسيني في عرض الحجج ضد جواز اقران وعد بلفور بصك الانتداب، فذكر أن دول عصبة الامم تعهدت، وفق نظامها ذاته، ان تلغي جميع العهود التي قطعتها على نفسها قبل دخولها في عصبة الامم، اذا كانت هذه العهود لا تتلاءم مع نصوص هذا النظام. وفي رأيه ان لا أحد يخالجه الشك في «ان تصريح بلفور هو مخالف كل المخالفة لنصوص نظام عصبة الامم»[١٠٤].

وفي اشارة منها الى ما تعهده وعد بلفور من عدم المساس بحقوق سكان فلسطين، المدنية والدينية، مع تعهده مساندة الوطن القومي اليهودي فيها، أظهرت رسالة الحسيني للمندوب السامي كم هو غريب ما ذكره المندوب من «ان وعد بلفور ذو شقين لا يناقض احدهما الآخر»[١٠٥]، ثم بيّنت الرسالة ان هذا القول كان سيصبح صحيحاً لو «ان البلاد كانت يهودية، وليس للعرب فيها الّا ما يكون لكل أجنبي دخيل في كل بلد من حقوق مدنية ودينية. وأما وهذه البلاد عربية، ولها الحق المطلق في الحياة الحرة المستقلة، فلا يمكن الا ان يناقض الشق الاول من هذا التصريح الشق الثاني؛... والتوفيق بين هذين الشقين مستحيل»[١٠٦]. ورأت الرسالة ان من المستحيل تحقيق العدالة لمصالح العرب، «لأن هذه المصالح لا تصان، ولا تتحقق، مع الوطن القومي اليهودي الذي تبذلون الجهد لانشائه»[١٠٧]. وهنا وضعت الرسالة اليد على نقطة أخرى هامة في سياق عرض الحجج ضد وعد بلفور والانتداب المبني عليه، فهي لفتت النظر الى ان الوطنيين الفلسطينيين لا يكتفون بهذه العدالة القائمة على تأمين الحقوق المدنية والدينية، وحدها، «على فرض انكم حريصون عليها»، ذلك انهم «لا يرضون الّا ان يكونوا في بلادهم احراراً يتولون حكم أنفسهم بأنفسهم، لا ان تكون العدالة ثمن حريتهم واستقلالهم»[١٠٨]، أي انهم مصرون على التمتع بحقوقهم السياسية الوطنية، بالاضافة الى النوعين الآخرين المذكورين في وعد بلفور من الحقوق.

وهكذا، حتى بعد صدور قرار المؤتمر الخامس وتأكيده بقرار المؤتمر السادس برفض الانتداب، أظهر قائد مخضرم للحركة الوطنية كموسى كاظم الحسيني الحرص على قرن رفض الانتداب برفض وعد بلفور. وعلى هذا النحو، راحت الحركة الوطنية، متبنية الاسلوب ذاته، تؤكد في السنوات التالية رفضها للانتداب ولوعد بلفور؛ دون ان تعود الى اي قول يدل على استعدادها للقبول بالاول، اذا تمّ التخلي عن الثاني؛ كما راحت تؤكد مطالبتها بالحكم الوطني المسؤول أمام برلمان منتخب، دون ان تجلو، بوضوح، ما اذا كان هذا الحكم مطلوباً في ظل الانتداب أو بدونه. ولعل هذا الغموض كان، بالاضافة الى دلالاته الاخرى، أحد افرازات ضعف الحركة الوطنية في تلك المرحلة بمقدار ما هو أحد ثمرات الرغبة في عدم التخلي عن التعاون مع بريطانيا.

وعندما عقد، في القدس، في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، وهو آخر مؤتمر في السلسلة التي حملت هذا الاسم، تصدرت المطالبة بحكومة برلمانية قراراته. لكن هذه القرارات لم تأت على ذكر الانتداب، مبقية على الغموض الذي اشرنا اليه[١٠٩]. والبرقية التي أرسلها هذا المؤتمر الى عصبة الامم، والتي ارسل نسخة منها الى وزارة المستعمرات البريطانية،